

## التنافس الفرنسي الإيطالي وأثره على واقع ومستقبل بناء الدولة الليبية: حل أم استقطاب للأزمة الليبية؟

### The French-Italian Competition and its Influence on the Reality and Future of State - Building in Libya: a Solution or an Polarization of the Libyan Crisis?

نطور رزيقة<sup>1\*</sup>، عثمان رشيد<sup>2</sup>

<sup>1</sup>مخبر الدراسات القانونية المعمقة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، (الجزائر)  
[razika.nettour@univ-jijle.dz](mailto:razika.nettour@univ-jijle.dz)

<sup>2</sup>مخبر الدراسات القانونية المعمقة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، (الجزائر)  
[rachid.atamna@univ-jijle.dz](mailto:rachid.atamna@univ-jijle.dz)

تاريخ الاستلام: 2024/10/02 تاريخ قبول النشر: 2025/06/30 تاريخ النشر: 2025/12/30

#### ملخص:

تعتبر الأزمة الليبية من أكثر الأزمات تعقيداً في الوقت الراهن نظير تعدد وتنوع فواعلها، أين انقسمت بين فواعل محلية و أخرى إقليمية ودولية، وفي محاولة منا لمعرفة أثر التدخلات الخارجية على واقع ومستقبل بناء الدولة الليبية تسلط هذه الدراسة الضوء على محددات وأبعاد التنافس الفرنسي الإيطالي على إدارة الأزمة الليبية، ناهيك عن مختلف الأدوار التي اضطلع بها كل بلد اتجاه الأزمة الليبية، والتي أضحت ليبيا على إثرها نموذجاً للعبة توازن القوى، أين سعى كل طرف لتحقيق مكاسب جيوسياسية على حساب الطرف الآخر بالرغم من ادعائهما أن مصلحة ليبيا تبقى من الأهداف الرئيسية للبلدين مما انعكس سلبيًا على واقع ومستقبل إعادة بناء الدولة الليبية.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة الليبية؛ فرنسا؛ إيطاليا؛ التنافس؛ بناء الدولة.

#### Abstract:

The Libyan crisis is considered one of the most complex crises at the present time due to the multiplicity and diversity of its actors as it is divided into local, regional and international actors. In an attempt to understand the impact of foreign interventions on the reality and future of building the Libyan country, this study spots light on the determinants and dimensions of the French-Italian competition in managing the Libyan crisis regardless of the numerous roles that each country has played towards the Libyan crisis, which has made Libya a model for the balance of power game where each party sought to achieve geopolitical profits at the expense of the other party despite their claim that Libya's welfare remains one of the principal goals of the two countries, which has negatively impacted the reality and future of reconstructing the Libyan country.

**Keywords:** Libyan Crisis; France; Italy; Competition; Country Construction.

## 1. مقدمة:

تشهد دولة ليبيا منذ مقتل رئيسها معمر القذافي عام 2011 حالة من الفوضى والاضطرابات السياسية والأمنية، والتي سرعان ما تحولت إلى حرب أهلية ثم حرب بالوكالة بين فواعل محلية، وأخرى إقليمية ودولية عديدة، أين أصبحت ليبيا على إثرها أنموذجا للدولة الهشة.

ومنذ اندلاع الشرارة الأولى للاحتجاجات في ليبيا برز بقوة تأثير دور العامل الخارجي في تطورات المشهد السياسي بليبيا، أين كان له الأثر الواضح أولا في إسقاط نظام معمر القذافي، ثم في عرقلة مختلف الجهود الرامية لإيجاد تسوية سلمية للأزمة الليبية، وفي هذا الصدد برز بقوة التنافس الفرنسي الإيطالي على إدارة الأزمة الليبية في محاولة منهما لإيجاد موطئ قدم ونفوذ في ليبيا في صورة تعكس بوضوح الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها ليبيا لدى مدركات صناع القرار في البلدين، وحتى يتسنى لنا إبراز محددات الموقفين لكلا البلدين اتجاه الأزمة الليبية، ناهيك عن مختلف الأدوار التي اضطلع بها كل بلد في إدارة الأزمة الليبية، إلى جانب إبراز مختلف صور ومظاهر التنافس بينهما في ليبيا، وكيف انعكس ذلك على واقع ومستقبل بناء الدولة الليبية نطرح الإشكالية التالية:

**\*كيف يؤثر التنافس الفرنسي الإيطالي على واقع ومستقبل بناء الدولة الليبية؟**  
**فرضية الدراسة:**

**\*إذا كانت الأدوار التي تضطلع بها كل من فرنسا وإيطاليا في إدارة الأزمة الليبية تحكمها دوافع وحركات متضاربة فإن ذلك من شأنه أن يعمل على توسيع وتعميق أزمة بناء الدولة الليبية.**

## المقاربة المنهجية والنظرية:

**\*المنهج التاريخي:** يبرز استخدامنا لهذا المدخل من خلال التطرق أولا إلى مختلف المحطات التاريخية التي مرت بها الأزمة الليبية منذ عام 2011 وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة البحثية، كما يبرز استخدامنا له من خلال العودة إلى مختلف المحطات التاريخية السابقة التي كانت فيها ليبيا مسرحا لتنافس كل من فرنسا وإيطاليا حتى يتسنى لنا فهم وتفسير موقف وأدوار البلدين اتجاه الأزمة الليبية الراهنة.

**\*المنهج المقارن:** يتضح استخدامنا لهذا المدخل من خلال الوقوف عند أهم نقاط التشابه والاختلاف التي طغت على مواقف وأدوار كل من فرنسا وإيطاليا اتجاه الأزمة الليبية في محاولة منا لمعرفة أيهما كان له الدور الأكبر في مسار الأزمة الليبية.

**\*المقاربة الواقعية:** تعد المقاربة الواقعية من أكثر المقاربات النظرية قدرة على تحليل وتفسير تطورات الأزمة الليبية، فهي ترى أن ما يحدث في ليبيا هو انعكاس لمختلف صور التنافس بين مختلف القوى الإقليمية والدولية التي تسعى لتعظيم قوتها وبسط المزيد من النفوذ، وهو ما يتضح جليا في التنافس الفرنسي الإيطالي على إدارة الأزمة الليبية.

**\*نظرية المباريات:** تعتبر نظرية المباريات من بين النظريات التي لها قدرة أكبر على تفسير الأزمة الليبية، على اعتبار أن الجغرافيا الليبية أضحت بمثابة حلبة صراع شبيهة بمباراة رياضية أين تتنافس فيها العديد من القوى الإقليمية والدولية، حيث يسعى كل طرف لتحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما تؤكد عليه افتراضات هذه النظرية، وفي

إطار التنافس الفرنسي - الإيطالي على ليبيا فإن محصلة هذا التنافس لا تعدو سوى أن تكون مباراة صفرية، فما يحققه كل طرف هو خسارة لطرف الآخر.

## 2. أزمة بناء الدولة الليبية منذ عام 2011: مسارات ومظاهر الأزمة:

حتى يتسنى لنا الوقوف عند مختلف صور ومظاهر أزمة بناء الدولة الليبية، والتي كانت نتاجاً لعوامل داخلية وأخرى إقليمية ودولية نقف بالرصد والتحليل عند أهم التطورات التي عرفتها الأزمة الليبية منذ عام 2011 وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة العلمية.

### 1.2 تطورات المشهدين السياسي والأمني في ليبيا:

شكل تاريخ 2011/02/17 منعطفا حاسما في تاريخ ليبيا المعاصرة بعدما علّق عليه الليبيون أمالا واسعة لتعزيز فرص التحول الديمقراطي بعدما خرجوا إلى شوارع بنغازي مطالبين بالحرية السياسية ومكافحة الفساد تزامناً وإحياء ذكرى ضحايا مذبحة سجن أبو سليم الواقعة سنة 1996، والتي تم على إثرها قتل نحو 1200 سجين غير أن طموحاتهم تلك سرعان ما اصطدمت بتعنت النظام السياسي الليبي، وهو ما دفع بعدد من السياسيين من داخل ليبيا وخارجها للتعهد بتقديم دعمهم الكامل للمتظاهرين، ممّا مهّد الطريق نحو تأسيس المجلس الوطني الانتقالي (NTC) في 2011/03/5 باعتباره الممثل الوحيد للشعب الليبي كخطوة هامة نحو مؤسسة الانتفاضة الشعبية في ليبيا<sup>1</sup>.

وأمام تحول ليبيا إلى ساحة عنف بين النظام وقوى المعارضة تعالت الأصوات لضرورة فرض منطقة حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين، وهو ما حدث بعدما شنت قوات عدة من حلف الناتو هجمات على معازل كتائب النظام استناداً للقرار الأممي رقم 1973 (2011/05/18) مما عجل بمقتل الرئيس الليبي في 20 أكتوبر 2011<sup>2</sup>، ليباشر المجلس الوطني الانتقالي في الإعلان عن تحرير ليبيا بعد 42 عاماً من الديكتاتورية، وعلى إثر ذلك سارع في 3/08/2011 إلى إصدار الإعلان الدستوري الذي كان بمثابة خارطة طريق لتسيير المرحلة الانتقالية كما أكد على ضرورة تشكيل حكومة انتقالية، ليتم التأسيس لها بتاريخ 24 نوفمبر 2011 برئاسة رئيس الوزراء " عبد الرحيم الكيب"<sup>3</sup>.

وبتاريخ 2012/07/7 نجح الليبيون من خوض معركة انتخابات المؤتمر الوطني العام بالرغم من العراقيل العديدة التي سبقت العملية الانتخابية وحتى تاريخ الانتخاب إلا أنه شهد انقسامات سياسية عديدة بين تيارين أساسيين، الأول عرف باسم التيار الليبرالي بقيادة حزب تحالف القوى الوطنية، والثاني عرف باسم التيار الإسلامي بقيادة حزب العدالة والبناء حول نقاط عديدة شكل العزل السياسي أحد أبرزها<sup>4</sup>.

وبعد جهد عسير تمكن الليبيون من إجراء انتخابات مجلس النواب في 2014/06/25، غير أن النتائج لم تكن مرضية للكثير من القوى السياسية وحتى العسكرية مما أدى إلى تحالفها حينما عملت على سحب الشرعية منه من خلال تقديمها لطعون أمام

المحكمة العليا<sup>5</sup>، ليتم بتاريخ 2014/11/06 إصدار حكماً من قبل الدائرة الدستورية في المحكمة العليا يقضي بحلّ مجلس النواب المنتخب حديثاً<sup>6</sup>، وعلى إثر ذلك أصبح في ليبيا برلمانان وحكومتان، ففي الغرب الليبي نجد المؤتمر الوطني العام بعدما استأنف نشاطه من جديد وحكومة الإنقاذ التابعة له بطرابلس الغرب مدعومة من قبل " تحالف مجلس شورى ثوار بنغازي" ذو التوجه الإسلامي، بينما يتمركز مجلس النواب برئاسة " عقيلة صالح" بمدينة البيضاء شرق ليبيا والحكومة المنبثقة عنه بمدينة طبرق بدعم من قوات " خليفة حفتر" ذات التوجه الليبرالي.

إن حالة الانقسام هذه فتحت الباب نحو تحول الصراع السياسي في ليبيا إلى حرب أهلية مدمرة فسقطت العاصمة طرابلس في أيدي قوات فجر ليبيا، بينما تمكنت قوات حفتر من السيطرة على الشرق الليبي، ومما زاد الأمر تعقيداً تحول المشهد السياسي والأمني في ليبيا من حرب أهلية إلى ساحة استقطاب للعديد من القوى الإقليمية والدولية أشبه ما يعرف بالحرب بالوكالة بعدما أعلنت العديد منها دعمها لأحد طرفي الصراع، ففي الوقت الذي أبدت فيه كل من مصر والإمارات دعمها لعملية الكرامة بقيادة " خليفة حفتر" أعلنت كل من قطر وتركيا والسودان دعمها لقوات فجر ليبيا.

ونتيجة للفشل في إدارة المرحلة الانتقالية سارعت الأمم المتحدة برئاسة " برناردينو ليون" وقبله " طارق متري" إلى دعوة طرفي النزاع للحوار، وبعد جولات عديدة اتسمت بالتعارض الشديد بين أطراف الأزمة توجت المساعي الأممية بالتوقيع على " اتفاق الصخيرات" بتاريخ 2015/12/17 بالمغرب، ومن بين أبرز نتائجه تشكيل ثلاث هيئات تتولى عملية إدارة المرحلة الانتقالية في ليبيا هي: مجلس النواب: وهو نفسه المجلس المنتخب سنة 2014 يتولى مهمة السلطة التشريعية، مجلس الدولة: وهو أعلى مجلس استشاري يتكون من الأعضاء السابقين في المؤتمر الوطني العام، حكومة الوفاق الوطني برئاسة " فايز السرج" تكلف بمهمة ممارسة السلطة التنفيذية.<sup>7</sup>

وبعد النجاحات الكبيرة التي حققها " خليفة حفتر" بسيطرته على مناطق واسعة من الشرق الليبي وحتى الجنوب تغيرت موازين القوة لصالحه الأمر الذي دفع به في تاريخ 2019/4/4 إلى الإعلان عن بدء عملية عسكرية تحت مسمى " طوفان الكرامة" هدفها السيطرة على العاصمة طرابلس بعدما تلقى الدعم من قبل الإمارات ومصر إلى جانب روسيا من خلال شركة " فاغنر"، غير أن حكومة الوفاق الوطني والقوات العسكرية التابعة لها وبدعم من تركيا تمكنت من صدّه، وكنتيجة لصعوبة الحسم العسكري تمّ إعلان وقف إطلاق النار<sup>8</sup>، الأمر الذي دفع بمسار التسوية من جديد بعدما التقى الفرقاء في ألمانيا مرتين بتاريخ 2020/01/19، و 2021/6/23، أين شدّد الجميع على ضرورة تأسيس مجلس رئاسي بقيادة " محمد المنفي" وتشكيل حكومة موحدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة"، إلى جانب الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بتاريخ 2021/12/24، غير أن الحكومة

الجديدة فشلت في تحقيق ذلك مما عجل برحيلها مقابل منح الثقة لحكومة جديدة برئاسة "فتحي باشاغا"<sup>9</sup>، غير أن هذه الخطوة لاقت معارضة شديدة مما فتح الباب لمرحلة جديدة في ليبيا قوامها عودة الصراع الداخلي من جديد بعدما قامت سلسلة من الاشتباكات المسلحة بين القوى العسكرية المؤيدة لباشاغا والداعمة للديبية في العاصمة طرابلس ومصراته<sup>10</sup>.

**2.2. صور و مظاهر أزمة بناء الدولة الليبية:** تعددت صور ومظاهر أزمة بناء الدولة الليبية ومن أبرزها نذكر:

**\*أزمة الشرعية:** بالرغم من الجهود التي بذلها المجلس الوطني الانتقالي لتهيئة الظروف المناسبة لإعادة بناء الدولة الليبية إلا أنه وحسب الكثير من المهتمين بالشأن الليبي فإنه افتقر إلى الشرعية نتيجة عدم حصوله على السلطة عن طريق الانتخاب، وهذا ما ذهب إليه كل من "Christopher S. Chivvis" و "Jeffrey Martini" في كتابهما "ليبيا بعد القذافي: الدروس و الآثار المستقبلية"<sup>11</sup>.

وكما تمت الإشارة إليه سابقا فإن المؤتمر الوطني العام هو الآخر بالرغم من اتسامه بالشرعية إلا أن الانقسامات الكثيرة التي عرفها كشفت الستار عن صعوبة توليه للمرحلة الانتقالية مما عجل من إمكانية حله، ليتم إجراء انتخاب مجلس النواب غير أن نتائج الانتخابات هي الأخرى لم تكن مرضية بالنسبة للكثير من القوى السياسية وهو ما أدى إلى سحب الشرعية منه ، ومنذ هذه اللحظة أخذت أزمة الشرعية في ليبيا منحى أكثر خطورة خاصة بعدما استأنف المؤتمر الوطني العام نشاطه من جديد في حين رفض البرلمان المنتخب حديثا الانصياع لحكم القضاء.

حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج هي الأخرى افتقدت إلى الشرعية على اعتبار أنها حكومة غير منتخبة فرضها المجتمع الدولي، وهو الحال نفسه مع حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد ديبية"، فبدلاً من أن تكون هذه الحكومات أطرافاً محايدة تسعى إلى إخراج ليبيا من دوامة الفوضى من خلال التعجيل بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية أضحت جزء من المشكلة في ظل التماطل الكبير الذي أبدته في أداء مهامها المنوطة بها.

**\*أزمة الهوية:** تشكل أزمة الهوية في ليبيا إحدى أهم الأزمات البنوية الأكثر خطورة وأشدّها تعقيداً، وما تجدر الإشارة إليه أن أزمة الهوية في ليبيا ظهرت بشكل أكبر بين مختلف القبائل الليبية بما فيها الطوارق والتبو، أين اشتد الصراع بينهما سواء تعلق الأمر في طموح كل جهة للوصول إلى السلطة أو التحكم في الموارد فعلى سبيل المثال قدمت قبائل التبو نفسها كحليف موثوق به في الحرب الدولية ضد الإرهاب موجهة بذلك أصابع الاتهام لمختلف الكتائب العسكرية التابعة للطوارق في مدينة أوباري بانتمائهم لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الأمر الذي ولد نزاعات عنيفة بينهما<sup>12</sup>.

ويعد الصراع الحاصل في مدينة أوباري أنموذجاً حياً لذلك بعدما احتدم النزاع بين مهربي الوقود من الطوارق والتبو في سبتمبر 2014، ليستمر حتى تاريخ وقف إطلاق النار في فيفري 2016، وتشير التقديرات إلى وفاة ما يقارب 200 شخص يتراوحون بين مقاتلين ومدنيين، إلى جانب إصابة أكثر من 2000 شخص، ناهيك عن تدمير البنية التحتية للمدينة مما أرغم أكثر من نصف سكانها على الفرار إلى أماكن أخرى<sup>13</sup>.

**أزمة التوزيع:** إن أزمة توزيع الموارد في ليبيا برزت منذ مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي، ففي الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2014 سارعت الجهات الفاعلة المحلية للسيطرة على حقول النفط والغاز وإغلاقها بالقوة حتى يتسنى لها الضغط على الحكومة المركزية للحصول على مزايا اقتصادية بما فيها إعادة توزيع عائدات النفط، ففي برقة قام " إبراهيم الجضران"، وهو لواء ثوري من قبيلة المغاربة بالاستيلاء على المنشآت النفطية في منطقة الهلال النفطي في جويلية 2013 مما أدى إلى توقيف تصدير النفط الليبي، والأسوأ من ذلك هو إقدام المكتب التنفيذي لبرقة ذو النزعة الفيدرالية من تصدير النفط الليبي خارج القنوات الرسمية، ففي 11 مارس 2014 غادرت الناقلة " مورنينغ جلوري" الحاملة للعلم الكوري شمالي ميناء السدرة محملة بـ 230,000 طن من النفط الخام دون مقاومة تذكر من السلطات الليبية<sup>14</sup>، وهو ما يوحي بعجز السلطات الليبية عن تأمين الثروة الليبية.

ومع تصاعد حدة العنف في ليبيا مطلع العام 2014 أضحي الصراع على الموارد أحد أبرز الأسباب المحركة للحرب الدائرة بين القوى المتصارعة في ليبيا، ففي سبتمبر 2016 سيطرت القوات التابعة للمشير خليفة حفتر على محطتي رأس لانوف و السدرة النفطيتين في خليج سرت لتتمكن فيما بعد من السيطرة على حقلي الشرارة والفيل جنوب ليبيا، وفي المقابل تتحكم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس بعائدات النفط، وهو مما أثار حفيظة السلطات في الشرق الليبي، والتي تتهمها بسوء توزيع الثروة<sup>15</sup>، وحسب تقرير لموقع " أوایل برايس" الأمريكي المتخصص في مجال الطاقة أن العودة إلى خيار تشكيل لجنة فنية مشتركة للتعامل مع عائدات النفط يبقى الحل الأمثل لمشكلة سوء توزيع الثروة في ليبيا<sup>16</sup>.

**\*أزمة الانقسام المؤسسي:** منذ الشرارة الأولى للانتفاضة الشعبية في ليبيا مطلع العام 2011 أضحت المؤسسات الليبية عرضة لخطر الانقسام، فالمؤسسات السياسية بما فيها السلطتين التنفيذية والتشريعية شهدت انقسامات عديدة أين أضحي في ليبيا برلمانان وحكومتان<sup>17</sup>، كما أن المؤسسة القضائية بالرغم من حرصها الشديد للحفاظ على وحدتها إلا أن توغل السلطة التشريعية في اختصاصاتها حال دون ذلك<sup>18</sup>، المؤسسة الأمنية هي الأخرى انقسمت إلى هيكلان أمنيان غلب عليهما الصراع والتنافس أحدهما في شرق ليبيا ويمتد نفوذه جنوباً بقيادة المشير " خليفة حفتر"<sup>19</sup>.

أثرت الانقسامات السياسية في ليبيا كذلك سلبيًا على معظم المؤسسات المالية في ليبيا فلم تسلم المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس من شبح الانقسام، والتي تواجه في الغالب معارضة شديدة من الكيان الموازي لها في الشرق، كما لم تسلم المؤسسة الليبية للاستثمار هي الأخرى من الانقسام بعدما تنازع على إدارة صندوق الثروة السيادي ثلاثة مسؤولين تنفيذيين<sup>20</sup>، كما شمل الانقسام أيضا مصرف ليبيا المركزي، فمنذ عام 2014 أضحي في ليبيا مصرفان مركزيان، الأولى بالعاصمة طرابلس والثاني في شرق ليبيا، وبعد قرابة عقد من الانقسام بالتحديد في 20 أوت 2023 أعلن محافظ المصرف " الصديق عمر الكبير" عن عودة مصرف ليبيا كمؤسسة سيادية موحدة<sup>21</sup>.

**\*أزمة التغلغل:** إن التدخل الخارجي كان من أكثر العوامل التي ساهمت في تعزيز حالة الهشاشة في ليبيا، هذه الأخيرة ومنذ عام 2011 أضحت ساحة استقطاب وتنافس للعديد من القوى الإقليمية والدولية، والتي سارعت دون تردد يذكر في إيجاد موطئ قدم لها بليبيا، كيف لا وهي التي تزخر بمؤهلات جيوسياسية مهمة أهلتها لتكون محل أطماع مختلف القوى، وسواء كانت مباشرة بشنّ عمليات عسكرية، أو غير مباشرة عن طريق التأييد وتقديم الدعم فإن جميعها ساهم في المضي قدماً نحو تعزيز الفشل الدولاتي في ليبيا، ومن تمت عرقلة مختلف الجهود الرامية لإعادة بناء الدولة الليبية في ظل تضارب المصالح واختلاف الرؤى، ويعد التنافس الفرنسي - الإيطالي على إدارة الأزمة الليبية من أكثر النماذج التي تؤكد على أن العامل الخارجي من بين أكثر العوامل مساهمة في إطالة أمد الصراع في ليبيا، وهو ما سنسعى لتوضيحه.

إن تعدد وتنوع صور ومظاهر أزمة بناء الدولة الليبية سواء تلك المتعلقة بفقدان مختلف الأجسام السياسية للشرعية، وعدم قدرتها على ضمان التوزيع العادل للثروة، أو تلك المتعلقة بغياب هوية جامعة وشاملة لمختلف شرائح المجتمع الليبي، أو تلك المتعلقة بشبح الانقسام الذي طال مختلف المؤسسات السيادية في ليبيا، والذي امتد ليشمل الانقسام الجغرافي والمناطقية، إلى جانب تغلغل العديد من القوى الإقليمية والدولية في الشأن الليبي يوحى بالتشابك والتعقيد الكبير الذي طال عملية إعادة بناء الدولة الليبية، والتي ستبقى رهينة هذه العوامل إن لم يتم إيجاد حلول جذرية لها.

### 3. الموقفين الفرنسي - الإيطالي من الأزمة الليبية: الدوافع و المحددات

#### 1.3 تطورات الموقفين الفرنسي - الإيطالي من الأزمة الليبية:

اتسم الموقف الفرنسي من مجريات الأحداث في ليبيا بالحدز الشديد بعدما أكدت الحكومة الفرنسية عن عدم رغبتها في الانخراط في أي تدخل عسكري في ليبيا، غير أنه منذ 19 مارس 2011 سلكت حكومة "نيكولا ساركوزي" مسارًا مغايرًا بعدما شاركت في العمليات العسكرية التي قادها الحلف الأطلسي في ليبيا<sup>22</sup>، وهو الموقف نفسه الذي طغى على السياسة الخارجية الإيطالية فبعد التحفظ الكبير الذي أبدته من مجريات الأحداث في ليبيا

انضمت إيطاليا إلى الحملة العسكرية التي قاده الحلف الأطلسي في خطوة معبرة عن تخليها للحليف الاستراتيجي السابق،<sup>23</sup> كما سارعا البلدان للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي.

وعلى إثر تصاعد حدة العنف في ليبيا بين طرفي الصراع (المشير خليفة حفتر/ القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني) منذ عام 2014 بات الموقف الفرنسي بقيادة الرئيس السابق "فرانسوا هولاند" أكثر انجذاباً للمشير خليفة حفتر، أين أقدمت فرنسا على تقديم مختلف صور الدعم غير المباشر بالرغم من اعترافها بحكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الشرعية في ليبيا في محاولة منها للحفاظ على مظهر الحياد اتجاه مختلف الفرقاء الليبيين، إلا أن الدعم الفرنسي غير المباشر للمشير "خليفة حفتر" سرعان ما تحول إلى دعم مباشر بعدما اعترف الرئيس الفرنسي عام 2016 بوجود أجهزة مخابرات فرنسية في ليبيا<sup>24</sup>. وفي المقابل أبدت إيطاليا دعمها الكامل للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج"، وكان وزير خارجيتها آنذاك "باولو جينتينوني" أول مسؤول غربي يلتقي برئيس حكومة الوفاق الوطني سنة 2017 أين انتهى اللقاء بينهما على توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات عديدة، مع الالتزام بشكل رئيسي بتجديد جزء من معاهدة الصداقة والتعاون والشراسة الموقعة بين البلدين سنة 2008<sup>25</sup>.

وفي مسعى منها لإقامة علاقات جيدة مع مختلف الجهات الفاعلة في ليبيا احتضنت العاصمة الإيطالية روما في شهر أبريل 2017 ممثلون عن قبائل ليبية عدة بما فيهم ممثلون عن قبيلتي الطوارق والتبو، أين انتهى لقاء بينهما بتوقيع اتفاق صلح بينهما على أن تتكفل الدولة الإيطالية بدفع القيمة المالية لجبر الأضرار بين الطرفين<sup>26</sup>.

وفي المقابل أعرب "إيمانويل ماكرون" بعدما تقلد زمام الحكم في فرنسا على أن ليبيا أصبحت ضمن أولوياته، وعلى إثر ذلك أرادت فرنسا التفرد بالملف الليبي من خلال تنظيمها للقاء الذي جمع طرفي النزاع الليبي في 25 جويلية 2017 مما أثار حفيظة العديد من القوى الدولية وعلى رأسها إيطاليا، هذه الأخيرة رأت في خطوات فرنسا احتكاراً للملف الليبي ومحاولة منها لتحجيم الدور الإيطالي في إدارته الأمر الذي دفع بها هي الأخرى إلى تنظيم لقاء باليرمو بشأن الملف الليبي عام 2018<sup>27</sup>، كما عكست الزيارات المكثفة لمسؤولين إيطاليين إلى ليبيا المساعي الإيطالية للبروز كفاعل مؤثر في الساحة الليبية على غرار زيارتين لرئيسة الوزراء "جورجيا ميلوني" إلى ليبيا في العام 2023، التقت خلال زيارتها الأولى برئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، أين وقع الطرفين على صفقة غاز بقيمة 8 مليارات دولار، بينما التقت في زيارتها الثانية بالدبيبة أيضاً، إلى جانب رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، و المشير "خليفة حفتر"<sup>28</sup>، في صورة معبرة عن التغيير

في الموقف الإيطالي من طرفي الصراع في ليبيا بعدما أدركت أهمية وضرورة استيعاب المشير خليفة حفتر في أي تفاه سياسي.

**2.3. محدّدات الموقفين الفرنسي - الإيطالي من الأزمة الليبية:** وعن أهم المحدّدات التي حكمت الموقفين الفرنسي و الإيطالي اتجاه مجريات الأحداث في ليبيا نذكر:

**\*المحدّدات التاريخية:** إن التنافس الفرنسي الإيطالي الذي برز على الساحة الليبية منذ عام 2011 لم يكن وليد المرحلة الحالية بل يمتد إلى القرن التاسع عشر، فليبيا خضعت للاستعمار الإيطالي في الفترة الممتدة من 1911 إلى 1943، في حين خضع إقليم فزان للوصاية الفرنسية من الفترة الممتدة من 1943 – 1951 لما يشكّله من أهمية حيوية بالنسبة لها على اعتبار أنه بوابة إفريقيا الذي يصل شمالها بجنوبها<sup>29</sup>.

وخلال حكم القذافي برز التقارب الإيطالي الليبي وبالتحديد في فترة السبعينات من خلال توقيع البلدين على مجموعة من الاتفاقيات في مجال الطاقة والتسلّح، ليتجدد هذا التقارب نهاية التسعينات وبداية الألفية الحالية أين وقع الطرفان على معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون سنة 2008، والتي نصّت على التزام إيطاليا بتقديم تعويض مالي يقدر بخمسة مليارات دولار أمريكي بمعدل ربع مليار دولار سنوياً على مدى عشرين سنة، إلى جانب عزمها بناء مستشفيات لعلاج أولئك المتضررين من مخلفات الاستعمار...<sup>30</sup>.

وعلى عكس إيطاليا اتسمت العلاقات الفرنسية الليبية خلال السبعينات والثمانينات بالجمود عدا التقارب العسكري بين البلدين 1970، والذي تم بموجبه بيع 178 طائرة فرنسية من نوع ميراج إلى ليبيا، غير أنه سرعان ما توترت العلاقات بين البلدين من جديد على خلفية المشاركة الليبية في الحرب التشادية وما أسفر عنها من مواجهات بين الجيش الليبي والقوات الفرنسية المتواجدة في التشاد، و التي بلغت ذروتها عام 1987 بعدما أقدمت فرنسا على تدمير طائرات عسكرية ليبية في التشاد<sup>31</sup>، ليتم في وقت لاحق توجيه أصابع الاتهام إلى ليبيا على إثر حادثة انفجار الرحلة رقم 722 التابعة لشركة UTA الفرنسية فوق النيجر في سبتمبر 1989، والتي راح ضحيتها 171 مسافراً<sup>32</sup>، مما أدى إلى مزيد من الخلاف بين البلدين، والذي استمر حتى مجئ الرئيس " جاك شيراك " الذي عمل على تهدئة الأوضاع بين البلدين، ومنذ تولي "نيكولا ساركوزي " الحكم في فرنسا بدأ في إعادة رسم العلاقات الفرنسية مع ليبيا بما يكفل لها التواجد الفعلي في المنطقة، والأكثر من ذلك شكّلت زيارته لليبيا عام 2007 وما أسفر عنها من توقيع البلدين لاتفاقيات تعاون عديدة النهج الفرنسي الجديد في ليبيا<sup>33</sup>، وهو ما يعكس الأهمية الجيوسياسية الكبيرة التي باتت ليبيا تتمتع بها لدى صناع القرار الفرنسيين.

**\*المحددات الجغرافية:** تتميز ليبيا بموقع جغرافي مهم يربط بين جنوب القارة الإفريقية وشمالها، وهي تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا من حيث المساحة، وتحتل المرتبة التاسعة بين أكبر الدول التي تمتلك مخزون احتياطي للطاقة، علاوة على امتلاكها أحد أطول السواحل المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن قربها من السواحل الأوروبية، مما جعل منها بوابة رئيسية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا<sup>34</sup>، مما يفسر الرغبة الكبيرة التي أبدتها كل من فرنسا وإيطاليا في ليبيا نظير ما تزخر به من مؤهلات وثروات مهمة بالنسبة للبلدين.

**\*المحددات الاقتصادية:** تحتفظ ليبيا بمخزون معتبر من احتياطات النفط الخام، فحسب تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) لسنة 2022، فإن ليبيا تمتلك أكبر احتياطات نفطية في إفريقيا، إذ تبلغ 48 مليار برميل، وهو ما يمثل 39% من إجمالي احتياطات القارة الإفريقية، أما على المستوى العالمي فتحتل المرتبة العاشرة عالميا في احتياطي النفط، وهو ما يمثل 3% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم<sup>35</sup>، ويعد من بين أفضل أنواع النفط في العالم، بالإضافة إلى هذا بلغت احتياطات ليبيا المؤكدة من الغاز الطبيعي 53 تريليون قدم مكعب (20 مليار متر مكعب) سنة 2024، وهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة إفريقيا، والمرتبة 22 عالميا<sup>36</sup>، وفي المقابل يشهد اقتصاديات العديد من القوى الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وإيطاليا العديد من الأزمات، وهو ما يفسر المساعي الفرنسية والإيطالية لبناء علاقات مع السلطات الليبية الجديدة، فبالنسبة لإيطاليا لا تسعى فقط للحفاظ على مصالحها الموجودة إبان النظام السابق بل تطمح لتعزيز تواجدها في ليبيا من خلال الاستثمار في مجالي الطاقة والصناعة، أما فرنسا فتطمح أن يكون لها حصة الأسد في مجال إعادة الإعمار، إلى جانب مساعيها الرامية للتفرد بإعادة تسليح الجيش الليبي.

**\*المحددات الأمنية:** نتيجة للفوضى الأمنية التي تشهدها ليبيا وتساعد حدة العنف بين طرفي النزاع منذ عام 2014 أصبحت ليبيا ملاذًا للعديد من الجماعات الإرهابية المتطرفة وهو ما تراه فرنسا تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي مما دفعها لتقديم الدعم للمشير "خليفة حفتر" على اعتبار أنه الرجل القادر على ضبط الأمن في ليبيا، وفي المقابل شكل موضوع تدفق المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا عبر البحر المتوسط الهاجس الأكبر لإيطاليا مما دفعها للاعتراف بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لإيجاد سبل لمعالجة ملف الهجرة<sup>37</sup>.

إن المواقف التي أبانت عنها كل من فرنسا وإيطاليا اتجاه مجريات الأحداث في ليبيا ودعمهما لأحد طرفي النزاع يعكس بوضوح التضارب والتناقض الذي أبان عنه البلدان بخصوص الأزمة الليبية، وهو ما من شأنه أن يعمل على زيادة حدة الاستقطاب الدولي في ليبيا ومن تمت عرقلة مختلف الجهود الرامية لإنهاء الأزمة الليبية.

#### 4. الدور الفرنسي و الإيطالي في ليبيا: صور و مظاهر التنافس:

4.1. الأدوار الفرنسية والإيطالية لإدارة الأزمة الليبية: نتيجة للفوضى الأمنية والاضطرابات السياسية التي تشهدها ليبيا منذ عام 2011 برزت الجهود الفرنسية والإيطالية لإدارة الأزمة الليبية، وعن الأدوار التي اضطلعت بها كلا البلدين في ليبيا فيمكننا أن نلتمسها من خلال النقاط التالية:

**\*الدور الفرنسي:** منذ بداية الانتفاضة الشعبية في ليبيا حرصت فرنسا أن تلعب أدوار مهمة في ليبيا حيث كان لها الدور الأكبر في الدفع بحلف الناتو للتدخل عسكريا في ليبيا لإسقاط نظام معمر القذافي، وبعد تصاعد حدة العنف بين مختلف القوى العسكرية في ليبيا وانسداد فرص التسوية السلمية سارعت فرنسا لجمع طرفي النزاع في ليبيا على طاولة المفاوضات بتاريخ 2017/7/25، أين جمع الرئيس "إيمانويل ماكرون" كلاً من "فايز السراج" رئيس حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الصخيرات والمشير "خليفة حفتر" قائد قوات الجيش الوطني الليبي، لتأتي المبادرة الفرنسية الثانية في شهر ماي 2018 بمشاركة موسعة لمختلف الفرقاء الليبيين، أين أكدت على ضرورة الحل السياسي<sup>38</sup>. غير أن فحوى هذه المبادرات لم يرى النور لأسباب عديدة لعل أبرزها عدم رضا بعض الأطراف الدولية على التحرك الفرنسي المنفرد وعلى رأسها إيطاليا.

ونتيجة لإدراك فرنسا بمدى خطورة تنامي التنافس الدولي اتجاه القارة الإفريقية مقابل تراجع نفوذها في العديد من دول القارة سارعت منذ عام 2022 للبروز كفاعل مؤثر في الساحة الليبية أكثر من أي وقت مضى أين توالى الزيارات الرسمية للشخصيات الفرنسية لعل من بين أبرزها زيارة المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي لليبيا "بول سولير" في فيفري 2024 أين أكد على حرص فرنسا لتقديم خطة جديدة لمعالجة الانسداد السياسي تمهيدا لتهيئة الطريق لإجراء الانتخابات ودعم الجهود الرامية لإعادة الإعمار<sup>39</sup>.

**الدور الإيطالي:** بعد الحذر الشديد الذي ميّز تحركات السياسة الخارجية الإيطالية اتجاه مجريات الأحداث في ليبيا برز الوجود الإيطالي بشكل أكبر في ديناميكيات الصراع الليبي بعد توقيع اتفاق الصخيرات عام 2015 الذي اعتبرته إيطاليا فرصة مهمة لبناء الاستقرار في ليبيا، وعلى إثر ذلك سارعت للاعتراف بحكومة الوفاق الوطني، وكان وزير خارجيتها آنذاك "باولو جينتينوني" أول مسؤول غربي برئيس حكومة الوفاق الوطني سنة 2017، وعموما تتلخص جملة التحركات الإيطالية في ليبيا في مختلف التدخلات العسكرية لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية من خلال تقديمها للدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني إذ سمحت للوم أ باستخدام قواعد عسكرية في صقلية لقصف تنظيم داعش سنة 2016، كما قامت بإرسال سفن حربية إلى السواحل الليبية سنة 2017 للحدّ من تدفقات الهجرة غير الشرعية، ونظرا لتغيير موازين القوى في ليبيا لصالح للمشير "خليفة حفتر" اتجهت إيطاليا إلى إعلان عن أهمية استيعابه في أي اتفاق سياسي، كما حرصت إيطاليا مع وصول حكومة "جوسبي كونتي" عام 2018 لتنظيم مؤتمر باليرمو الدولي حول ليبيا في محاولة

منها لإنهاء المساعي الفرنسية احتكار الملف الليبي<sup>40</sup>، كما عكست الزيارات المكثفة لمسؤولين إيطاليين إلى ليبيا على غرار زيارتين لرئيسة الوزراء " جورجيا ميلوني" إلى ليبيا في العام 2023، كما تمت الإشارة إليه سابقاً المساعي الإيطالية للبروز كفاعل مؤثر في الساحة الليبية.

#### 4 . 2. صور و مظاهر التنافس الفرنسي - الإيطالي في إدارة الأزمة الليبية:

لقد تعددت صور و مظاهر التنافس الفرنسي - الإيطالي على إدارة الأزمة الليبية ومن بين أبرزها نذكر:

**\*التنافس حول القضايا السياسية:** في الوقت الذي اتسم فيه الموقف الإيطالي بالحياد والغموض حول مجريات الأحداث في ليبيا كان الموقف الفرنسي أكثر وضوحاً بعدما اعترفت فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي بعد أقل من شهر من الاحتجاجات، ليس هذا فقط بل كان لها الدور الأكبر في تعجيل بضرورة التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا فكانت أول شريك في التحالف الدولي الذي ينفذ ضربات في ليبيا، وهو ما أثار حفيظة إيطاليا التي هددت بوقف دعم طائرات التحالف في قواعدها الجوية وإغلاق مجالها الحيوي إذا لم يقيم الحلف بنظام القيادة المشتركة في تناقض واضح مع الموقف الفرنسي.

**\*التنافس حول القضايا الأمنية:** تعد القضايا الأمنية من أكثر القضايا الخلافية في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تقوم الرؤية الإيطالية على ضرورة تكثيف الجهود الأوروبية لحل مشكلة تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر ليبيا، وفي هذا الصدد تتهم إيطاليا فرنسا بدعم قبيلة التبو لتسهيل عملية نقل المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا، وفي المقابل تقوم الرؤية الفرنسية على أولوية ضمان أمن منطقة الساحل ومنع تدفق الأسلحة عبر الحدود الليبية إلى مختلف الجهات التي تستهدف المصالح الفرنسية في إفريقيا<sup>41</sup>، وتعد منطقة فزان التي تعد منطقة عبور للمهاجرين في اتجاه إيطاليا، وكذلك نقطة رئيسية لتدفق الأسلحة نحو منطقة الساحل المنطقة الأكثر ترجمة للتنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا، إذ يسعى كل طرف لتوظيف عناصر قوته لتحقيق مكاسب أمنية على حساب الطرف الآخر.

**\*التنافس حول القضايا التجارية و الاقتصادية:** تشكل القضايا المتعلقة بإنتاج الطاقة وتطوير البنية التحتية من بين أبرز مظاهر التنافس الاقتصادي بين فرنسا وإيطاليا في ليبيا، وبالتحديد بين شركة "توتال" الفرنسية للطاقة وشركة "إيني" الإيطالية، هذه الأخيرة تبلغ مستويات إنتاجها من الغاز الطبيعي في ليبيا 10 مليارات متر مكعب من إجمالي 16 مليار متر مكعب، وهي بذلك تزود 9,4 مليون عميل بالغاز والكهرباء في إيطاليا ودول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفسر التدافع الإيطالي لعقد صفقات أمنية مع مختلف القوى المحلية في ليبيا لتأمين مصالحها في مجال الطاقة، وفي المقابل تسعى شركة "توتال" الفرنسية إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في ليبيا ففي عام 2018 قامت بشراء نسبة 16,5 بالمئة من الامتيازات النفطية التي تمتلكها شركة "ماراثون أويل" الأمريكية في حقول الواحة الليبية في جنوب شرق ليبيا،

كما ارتفعت نسبة صادرات النفط الليبي إلى فرنسا من 17 بالمئة قبل عام 2011 إلى نحو 33 بالمئة مما عمل على زيادة مخاوف إيطاليا<sup>42</sup>.

إن التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا دفع بفرنسا لتأييد الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا ودعم حملتها العسكرية للسيطرة على الجنوب الليبي لترجيح كفة شركة "توتال" على حساب شركة "إيني" في حقول النفط بجنوب ليبيا، ودفع إيطاليا لإعلان تأييدها لحكومة الوفاق في غرب ليبيا لتأمين وحماية منشآتها وامتيازاتها النفطية في غرب وجنوب ليبيا، وهو ما جعل من ليبيا ساحة استقطاب وتنافس بينهما.

## 5. انعكاس التنافس الفرنسي الإيطالي على واقع ومستقبل بناء الدولة الليبية

بالرغم من أن كل من فرنسا وإيطاليا يدعيان أنه ليس من مصلحتهما استمرار حالة الفوضى في ليبيا، فكلاهما يسعى لتحقيق الاستقرار فيها بسبب تعاظم المخاوف الأمنية لكلا البلدين، وبالرغم من تطور مسيرة التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي وتطور التعاون والتنسيق بينها إلى حد الاتفاق على محددات سياسية خارجية موحدة، إلا أنه في الوقت نفسه لا تزال صور التنافس حول القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية تغطي على توجهات سياستهما الخارجية اتجاه مجريات الأحداث في ليبيا، وهو ما قد ينطوي على جوانب سلبية خطيرة تساهم في استمرار حالة الانقسام والفوضى وبالتالي عرقلة مختلف المساعي لحل الأزمة الليبية وهو ما يعمل على توسيع وتعميق أزمة بناء الدولة الليبية<sup>43</sup>، كما أن افتقار البلدين إلى موقف موحد بشأن ليبيا من شأنه أن يعزز الوجود الأجنبي في ليبيا، وهو ما تجسد على أرض الواقع بعدما اكتسبت العديد من القوى الغربية وعلى رأسها روسيا وتركيا مزيدا من النفوذ ليس فقط في ليبيا وإنما عموم القارة الإفريقية ككل، وهو ما من شأنه أن يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الفرنسية والإيطالية بالمنطقة، وعانقا أمام فرص التسوية السلمية للأزمة الليبية<sup>44</sup>، وبالتالي فإن استمرار التنافس الجيوسياسي بين فرنسا وإيطاليا ودعم كل منهما لجهة معينة بدلاً من تبني خيار التعاون والتنسيق سيكون له تأثير قوي على واقع ومستقبل بناء الدولة الليبية، إذ سيعمل على تقوية الجماعات المسلحة سواء في الشرق أو في الغرب، وبالتالي سيبقى احتمال استمرار نشوب صراعات بينها أمر وارد، وهو ما سيعمل على إعاقة الجهود الرامية لتوحيد المؤسسة الأمنية، ومما لا شك فيه أن ذلك سيكون له نتائج سلبية على مختلف الجهود الرامية لتغليب الحل السياسي بدلاً من الحل العسكري، إذ سيعيق إمكانية تحقيق مصالح وطنية شاملة مما سيعزز من سيناريو تقسيم وتفكيك الدولة الليبية، ويبقى مستقبل الدولة الليبية مرهون بمدى حدة صور التنافس الدولي والإقليمي على أراضيها بما فيه التنافس الفرنسي الإيطالي، وقدرة مختلف الفواعل المحلية في ليبيا على حل الأزمة بعيداً عن الإملاءات الخارجية.

**6. خاتمة:** تناولت هذه الدراسة مختلف صور ومظاهر التنافس الجيوسياسي بين فرنسا وإيطاليا على إدارة الأزمة الليبية ومدى انعكاس ذلك على واقع ومستقبل بناء الدولة الليبية، ومن بين أبرز النتائج التي توصلنا إليها نذكر:

بالرغم من النجاح النسبي الذي حققته الانتفاضة الشعبية في ليبيا بعدما تمكنت من الإطاحة بالنظام السياسي الليبي بمختلف رموزه إلا أنها فشلت في الحفاظ على المكاسب المنجزة بعدما تحولت من انتفاضة شعبية سلمية إلى صراع دموي مسلح بين النظام وقوى المعارضة ثم إلى حرب بالوكالة بعدما سارعت العديد من القوى الإقليمية والدولية إلى دعم أحد طرفي الصراع، وهو ما عمل على إطالة أمد الحرب في ليبيا مما أدى إلى الفشل في إعادة بناء الدولة الليبية.

اتسم الموقفين الفرنسي والإيطالي من مجريات الأحداث في ليبيا في البداية بالحدز الشديد، غير أن الموقف الفرنسي بعدها كان أكثر وضوحا بعدما كان لها النصيب الأكبر في هجمات الحلف الأطلسي، والتي كانت سبباً في إسقاط نظام القذافي، بينما إيطاليا وجدت نفسها مرغمة على إتباع النهج الغربي من خلال تقديمها للدعم لقوات الحلف الأطلسي في ليبيا وبالتالي التخلي عن حليفها التقليدي، هذا ولعبت المحددات التاريخية إلى جانب الأمنية والاقتصادية دوراً محورياً في بلورة موقف كل دولة.

بالرغم من أن كلا البلدين يجمعهما مصالح مشتركة في ليبيا تتعلق بالأساس في إنهاء حالة الفوضى إلا أن لكل منهما وجهته الخاصة في الوصول إلى هذا الهدف وهو ما خلق حالة من التعارض والتنافس الشديد بين البلدين في ليبيا، وفي هذا الصدد لا تقتصر صور التنافس الفرنسي الإيطالي اتجاه ليبيا على مجالات الأمن والهجرة فقط، بل تمتد إلى مجالات أكثر حيوية على غرار المجالات الجيوسياسية ومجالات الطاقة، وهو ما يعكس بوضوح الأهمية الجيوسياسية التي باتت ليبيا تتمتع بها لدى الكثير من القوى الغربية وأنها طرفاً محورياً على الساحة الإقليمية والدولية.

يبقى واقع ومستقبل إعادة بناء الدولة الليبية مرهون بمدى حدة التدخلات الخارجية بما فيها الفرنسية والإيطالية، إلى جانب معطيات أخرى تتعلق بضرورة تغليب مصلحة ليبيا على الجميع وتوحيد مختلف الفرقاء الليبيين من خلال تفعيل مقاربة المصلحة الوطنية وتعزيز مسار العدالة الانتقالية بعيداً عن الإملاءات والتدخلات الخارجية.

## 7. الهوامش.

1. يوسف محمد الصواني، وريكاردو رينيه لاريمونت، ترجمة لطفي زكراوي، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، (بيروت: منتدى المعارف، ط01، 2013)، صص. 118 - 123.
2. Lvo H. Daalder and James G. Stavridis, Nato is Victory in Libya. **FOREIGN AFFAIRS**. VOL.91, N.02, 2012, p.03.
3. مصطفى عمر التير، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط01، 2020)، صص. 382 ، 383.
4. خيرى عمر، "النظام الانتخابي وأزمات المرحلة الانتقالية في ليبيا"، في ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي و أزمة بناء الدولة ، تحرير. أحمد قاسم حسين وآخرون، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022 )، ص.118.
5. ليبيا، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد. 7. السنة: الثالثة، 2014/12/31، صص. 751-760.
6. الاتفاق السياسي الليبي، 2015/12/17، صص. 6 - 7.

## التنافس الفرنسي الإيطالي وأثره على واقع ومستقبل بناء الدولة الليبية: حل أم استقطاب للأزمة الليبية

7. أحمد قاسم حسين، **المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/6/25، ص. 6.
8. فريق الأزمات العربي، **الأزمة الليبية إلى أين**، ( عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017) ص 7 - 8.
9. أحمد قاسم حسين، وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 29.
10. كريستوفر س. شيقس وجيفري مارتيني، ترجمة إدريس محمد علي قناوي، **ليبيا بعد القذافي: الدروس و الآثار المستقبلية**، (كاليفورنيا: معهد أبحاث راند للأمن القومي، 2014)، ص. 33 - 34.
11. Ben Lowings, **Libya: Corruption, Legitimacy and the Responsibility of the International Community**, Brussels International center, 2022,p.2.
12. الاتفاق السياسي الليبي، **مرجع سابق**، ص. 8 - 9.
13. أوباري ربيكا موري، ترجمة: طلال أبو غزاله، **زعزعة الاستقرار في جنوب ليبيا**، مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، 2017، ص. 10.
14. **المرجع نفسه**، ص. 11.
15. Middle East and North Africa Report, Crisis Group, **The Prize : Fighting for Libya ‘s Energy Wealth**. 2015, p p .10-13.
16. Richard Barltrop, **Oil and Gas in a New Libyan Era: Conflict and Continuity**, The OXFORD INSTITUTE FOR ENERGY STUDIES, 2019,p.p.15 - 18.
17. Simon Watkins, **Unrest In Libya Remains Major Obstacle To Higher Oil Production**, OIL PRICE, in: <https://oilprice.com/Energy>, (23/6/2024) .
18. أمال العبيدي، **مرجع سابق**، ص. 24.
19. انقسام المؤسسة القضائية يهدد بتعطيل الانتخابات الليبية، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، في: <https://rawabetcenter.com>، ( 2024/6/24).
20. **المؤسسة الأمنية في ليبيا ... الواقع والتحديات و سبل الإصلاح**، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2023، ص. 3.
21. البنك الدولي، **مراجعة القطاع المالي في ليبيا**، فبراير 2020، ص. 15.
21. Shafiq Ghawi and Vaishnavi Rupavaram, **Libya : Selected Issues**, International Monetary Fund Country Report No.23/202, ,p.p.5,6.
22. جيسون دافيدسون، **فرنسا و إيطاليا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل**، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 134، 2014، ص. 14.
23. Souhib Salem, **French MiLiary actions in Libya**, Topchubashov Center, 2020, P.8.
24. Elisa Vari, **Italy -Libya Memorandum of Understanding : Italy’s International Obligations**, **Hastings International and Comparative Law Review**, V.43,N.1.2020,p.112.
25. Aldo Liga, **Playing with Molecules : The Italian Approach to Libya**, Etudes de L’Ifri, Ifri, April 2018, p p 25,26.
26. Jonathan Fenon , **Libya Crisis: How France is thwarting peace**, in: <https://www.middleeasteye.net>, (14/ 3/ 2024).
27. <sup>1</sup>"Palermo Conference for and with Libya (12/13 November 2018)", in : <https://www.governo.it>,(14/3/2024).
28. Karim Mezran, Alissa Pavia, **Giorgia Meloni’s Foreign Policy and the Mattei Plan for Africa :Balancing Development and Migration concerns**, Istituto Affari Internazionali, 2023,p.2.
29. جمال حمدان، **الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية**، ( القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996 )، ص. 75 ، 76.

30. Nat alino Ronzitti, The Treaty on Friendship, Partnership and Cooperation between Italy and Libya: New Prospects for Cooperation in the Mediterranean, **Bulletin of Italian Politics**, Vol.1, No.1, 2009, p. 128.
31. مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الفرنسية – الليبية: خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، **مركز الدراسات دولية**، العدد 55، ص ص. 40، 41.
32. Sakia Van Genugten, **Libya in West Foreign Policies :1911 -2011**, ( UK: Macmillan Publishers, 2016 ), p.119.
33. مفيد كاصد الزيدي، **مرجع سابق**، ص. 43.
34. Matteo Natalucci, The Geopolitics of Naural Resources in Libya in the post – gaddafi era -in: <https://europa.eu>, ( 28/ 3/2024).
35. خالد أحمد محمد إيزيم، التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة و استقرار ليبيا، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 23، 2019، ص. 92.
36. U.S. Energy Information Adminstration, **Country Analysis Executive Summary: Libya**, 9 May, 2022, p p- 1 – 3.
37. Oil and Gaz Journal , Worldwide production, in : <https://www.ogj.com>, (2/4/2024).
38. خالد فؤاد، الأزمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري، المعهد المصري للدراسات، في: <https://eipss-eg.org>، ( 2024/4/3 ) .
39. خالد أحمد محمد إيزيم، **مرجع سابق**.
40. **French military actions in Libya** , Topchubashov Center , Special Report, July 2020, p p.13,14.
41. حامد عبد الله الحضيبي، محددات وقضايا التنافس الفرنسي الايطالي في ليبيا، في: <https://caus.org>، ( 2024/4/5 ) .
42. Richard Barltrop, Oil and Gaz in a New Libyan Era : Conflict and Continuity, The Oxford Institute for Energy Studies, Oies Paper: MEP 22, 2019, p.23.
43. French military actions in Libya , **Ibid**, p.15.